



اجتماع الجمعية العامة شركة زهرة الواحة للتجارة شركة مساهمة سعودية عامة

بند رقم 2

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة زهرة الواحة للتجارة - شركة مساهمة سعودية ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وقّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساس لرأينا.

الأمر الرئيسي للمراجعة

الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بلغ إجمالي الذمم المدينة التجارية ٢٠٢,٦ مليون ريال سعودي، وبلغ رصيد الخسائر الائتمانية المتوقعة ٢٧,٥ مليون ريال سعودي.</p>	<p>إن إجراءات المراجعة التي قمنا بها والمتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة الذمم المدينة التجارية اشتملت من بين إجراءات أخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بالخسائر الائتمانية في أرصدة الذمم المدينة التجارية وكذلك تقييم مدى الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المطبقة؛ الحصول على فهم للإجراء المتعلق بتحديد الخسائر الائتمانية في قيمة الذمم المدينة التجارية؛ تقييم صحة وتصنيف الذمم المدينة التجارية في تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية من خلال مطابقة عينة من بنود أعمار الذمم المدينة التجارية مع الفواتير والمستندات المؤيدة؛ تقييم الافتراضات والتقديرات الجوهرية المستخدمة من قبل الإدارة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأحداث الاقتصادية المستقبلية المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر في السداد والخسارة المتوقعة عند التعثر في السداد واختبار الدقة الحسابية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ تقييم مدى ملائمة الإفصاحات المتضمنة في القوائم المالية المرفقة.
<p>قامت إدارة الشركة بتطبيق نموذج خسائر ائتمانية متوقعة مبسط لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة الذمم المدينة التجارية، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) الأدوات المالية.</p>	<p>نظراً لإستناد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على تقديرات وافتراضات جوهرية فقد إعتبرنا أن إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في أرصدة الذمم المدينة التجارية طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) كأحد أمور المراجعة الرئيسية.</p>
<p>يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٤-٢) بشأن التقديرات المحاسبية، (٥-٤-٣) بشأن السياسة المحاسبية، والإيضاح رقم (١٢) بشأن الذمم المدينة التجارية والإيضاح رقم (٢٧-٢-١) بشأن الجودة الائتمانية للموجودات المالية.</p>	<p>يرجى الرجوع للإيضاح رقم (٤-٢) بشأن التقديرات المحاسبية، (٥-٤-٣) بشأن السياسة المحاسبية، والإيضاح رقم (١٢) بشأن الذمم المدينة التجارية والإيضاح رقم (٢٧-٢-١) بشأن الجودة الائتمانية للموجودات المالية.</p>

تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (تمة)

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٣ م، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف الجوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهريّة إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل عن مراجعة القوائم المالية إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (تمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تمة)

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى إستنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداث أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً للمكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، ونبغهم أيضاً عند الإقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعية السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة الدكتور محمد العمري وشركاه



جهد محمد العمري

محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٢



الرياض - المملكة العربية السعودية

التاريخ: ٢٣ شعبان ١٤٤٥ هـ

الموافق: ٤ مارس ٢٠٢٤ م